رسالة من شرطي الى وزير الداخلية

# أصبت في انفجار مبنى الأمم المتحدة ولم أساعَد حتى في علاجي

**تعرض المفوض احمد جبار رحيمة المنسوب الى مديرية شرطة الحراسات وفي إثناء ادائه الواجب بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٤ في مقر بناية الامم المتحدة في القناة الى اصابات بالغة جراء تفجير البناية من قبل الإرهابيين.**

ويقول في رسالته الموجهة الى (المدى) ان التقارير الطبية اشارت الى اصابته باصابات بليغة في الوجه والساقين وقد تحمل مصاريف العلاج بعد خروجه من المستشفى ، وقد تضاعفت اصابته وازدادت حالته سوءاً مما اضطر الى العلاج على حسابه الخاص الذي أرهقه كثيراً ولم يحصل على التعويض الذي يتناسب وما تعرض اليه من اصابة..
ما يطلبه هو معاملته اسوة بزملائه في سلك الشرطة الذين تم تعويضهم جراء تعرضهم لحوادث الانفجارات المتفرقة.
وناشد في رسالته وزير الداخلية للنظر في قضيته وانصافه إنسانياً حيث ما عادت لديه الامكانية المادية لمواصلة العلاج على حسابه الخاص.

# اجواء العمل في مصرف الرشيد - فرع الاعتماد التجاري غير مناسبة !!

يعاني منتسبو مصرف الرشيد (الاعتماد التجاري) من ظروف المكان غير المناسب وعدم توفر ابسط مستلزمات اداء العمل..
ويقول احد موظفي الاعتماد التجاري في المصرف في رسالة (للمدى): لا يمكن احتمال قضاء ساعة واحدة في المصرف فكيف بنا ونحن نؤدي عملنا بدوام رسمي كامل.. ففي هذا الصيف الحار لا تعمل غير مراوح صينية الصنع اما في الشتاء فالبرد القارس أصاب العديد منا بأمراض المفاصل.. ناهيك عن عدم توفر الماء الصالح للشرب فصرنا مثل طلاب المدارس الابتدائية نحمل (مطارات) المياه معنا.
ويدعو هذا الموظف نيابة عن زملائه احد قياديي مصرف الرشيد لزيارة الفرع ليطلع بنفسه على ما يعانونه موظفوه عسى ان يتلطف ويأمر بتوفير الحد الادنى من مستلزمات العمل.

# أهالي الزعفرانية يشكون كثرة الحفر والمطبات في شوارعهم

في الوقت الذي يشكو فيه سكنة المحلة (٩٦١) في الزعفرانية جهود ملاكات امانة بغداد في مجال متابعة شبكة الماء الصالح للشرب واعمال المجاري في منطقتهم فانهم يعتبون على المسؤولين والمنفذين لابقائهم الحفر والمطبات من دون اجراء عمليات اكساء وتسوية لها .
ويضعون في رسالتهم الى (المدى) المسؤولين في امانة بغداد امام واجباتهم لمعالجة هذه الحالة التي انعكست سلباً على حركة المرور وعلى نظافة المحلة ويقولون: هل يجوز ان تقوم جهةمعينة من الامانة بعمليات الجو ومد الانابيب من دون معالجة ما تخلفها ولنتذكر قول رسولنا الكريم محمد صلى عليه وعلى اله وأصحابه وسلم (رحم الله امرأ عمل عملاً فاتمه) ..

# المطلوب .. إعادة النظر في توجيهات الوزراء الإعلامية

طارق الجبوري

مازالت الكثير من الوزارات والدوائر الحكومية تتصرف بعيداً عن المفاهيم الديمقراطية التي نلمسها ونعيشها في العراق الجديد حيث يتصرف المسؤول الاول في كل منها بمركزية شديدة منافية لابسط قواعد العمل الاداري وخاصة مع وسائل الاعلام فيعمد بالتوجيه الى المديرين العامين . بعدم إعطاء أي تصريح الا بعد ان يطلع عليه شخصياً في الوزارة غير كفء وغير جدير به وليس من حقه ان يعبر عن رأيه الا بعد اخذ موافقة الوزير.
ففي ١٧ آذار ٢٠٠٥ صدر تعميم بتوقيع وزير الصحة وكالة محمد علي الحكيم آنذاك خاطب فيه المديرين العامين في وزارته بـ (عدم إطلاق أي تصريح الى الجهات الإعلامية والى أي جهة أخرى من دون إطلاعه اولاً عليه قبل اطلاقه وسوف يتم اتخاذ الإجراءات بحق المخالفين ..) وظل هذا التوجيه ساري المفعول حتى على الوزارة الجديدة.
ان مثل هذه التوجيهات سواء في وزارة الصحة أو غيرها تعني محاولة لاعاقة نشر الحقائق واية معلومة من الوصول الى المواطن، كما انها تعرقل عمل وسائل الاعلام من اداء رسالتها كونها عين المواطن و المعبرة عن احتياجاته وتطلعاته..
نتمنى من الوزراء في الحكومة الجديدة ان يمارسوا فعلاً ومن موقع المسؤولية دورهم القيادي في ترسيخ مفاهيم الديمقراطية في مجتمعنا من خلال الانفتاح على وسائل الاعلام ومكاشفة المواطنين بكل الحقائق لكي يكونوا على بينة ودراية بمفاصل العمل في هذه الوزارة او تلك ..
من جهة اخرى اشار مراسلونا في محافظة ديالى الى استياء عدد من الاعلاميين في المحافظة من طريقة تعامل صحة ديالى حيث وجهت المستشفيات والمراكز الصحية بعدم السماح بدخول الاعلاميين ومنع الإدلاء بأي تصريح اليهم رغم مفاتحة محافظ ديالى لدائرة الصحة بالتعاون مع الاعلاميين لاداء عملهم ونقل الحقائق الى المواطنين .
هذه الحقائق وربما غيرها في وزارات ودوائر اخرى تحتاج الى إعادة نظر وتوجيه من قبل رئاسة الدولة يلزم المسؤولين بتسهيل مهمات وسائل الاعلام ووضعهم بصورة الحدث ليتمكنوا من اداء واجبهم على طريق تعزيز البناء الديمقراطي في العراق الجديد.
نص القرار
الى السادة المدراء العامين في مركز الوزارة
السادة المدراء العامين في دوائر الصحة في بغداد والمحافظات كافة
الموضوع/ تصريح للاعلام
ننسب عدم اطلاق أي تصريح الى الجهات الاعلامية من قبلكم او منتسبي دوائركم والى أي جهة من دون اطلاع السيد الوزير عليه قبل اطلاقه وسيتم اتخاذ الإجراءات بحق المخالفين .
للتفضل بالاطلاع والعمل بموجبه .. مع التقدير

الدكتور محمد علي الحكيم
وزير الصحة وكالة
٢٠٥/٣/١٤

# تطالب بالمساواة مع اقرانها في الراتب

في رسالة الى السيد وزير النقل بعثت بنسخة منها الى (المدى) عرضت السيدة عطور مجيد رشيد النعيمي التي تعمل محاسباً اقدم في الشركة العامة للنقل المائي مشكلتها المتمثلة بالغبن الذي لحق بها منذ سنتين حيث تتقاضى راتباً مقداره (٣٢٨) الف دينار في حين ان اقرانها في شركات الوزارة الاخرى يتقاضون راتباً مقداره (٥٥٠) الف دينار..
وتتساءل المواطنة عطور عن سبب هذا الغبن الذي يعاني منه كل موظفي الشركة وليست هي وحدها والناتج عن احتساب رواتبهم وفق نظام لايأخذ الشهادة وسنوات الخدمة بالحسبان، وهي تناشد وزير النقل معالجة هذا الظلم الذي يعانونه ومساواتهم باقرانهم في الوزارات الاخرى، وحتى مع منتسبي دوائر اخرى في نفس الوزارة كالسكك والنقل البري والخطوط الجوية والمطار وغيرها.

# نائب ضابط في الجيش العراقي المنحل يطالب بوضع حد لمعاناته

مازال العديد من منتسبي الجيش العراقي السابق المنحل يعانون من عدم اتخاذ إجراء عادل يؤمن لعوائلهم العيش الكريم..
وفي رسالة بعث بها لـ(المدى) نائب الضابط عباس كاظم نجم قال فيها: لقد انتسبنا للجيش العراقي لنخدم الوطن وليس نظاماً بعينه فهل من الإنصاف ان تعيش عائلة كبيرة بمبلغ (٧٥) الف دينار شهرياً وهي منحة الطوارئ بعد خدمة صعبة وطوعية خاصة وان بعضنا من كبار السن ولا نتمكن من العمل الشاق لكسب رزق العائلة..ويناشد هذا المواطن المسؤولين في الحكومة الجديدة وضع حد لمعاناتهم الطويلة وإيجاد حل عادل وشامل لمشكلتهم بما فيها التقاعد.

# هل يتم انصاف المفصولين السياسيين والمبعدين يا وزارة الاتصالات ؟

تمت اعادة العديد من المفصولين السياسيين ولكن مازال البعض الاخر وبرغم تقديمهم طلبات الاعادة منذ اكثر من ستة لم يتم انصافهم على اساس نقص المستمسكات والتي لا يمكن توفير بعضها خاصة في ما يتعلق بالمعدومين من قبل النظام السابق من العراقيين على اساس كونهم من التبعية الايرانية.وتقول المواطنة احلام محمد : عملت في الشركة العامة للاتصالات والبريد بكل اخلاص وخدمنا الوطن الذي ولد ابناؤنا واجدادنا فيه وخدم ابناؤهم في الجيش بل استشهد البعض منهم.. ولكن النظرة الظالمة والعنصرية حولتنا الى تبعية وهرب من هرب وحجز في (نقرة السلمان) من حجز ولم (أسفر) كوني متزوجة من عراقي عربي، ولكن بسبب المضايقات التي كانت تلاحقني في الدائرة اضطررت لترك وظيفتي.
وقد قدمت في العام الماضي طلباً وملأت الاستمارة المعدة من قبل اللجنة المختصة وارفقتها بشهادة جنسية عائلتي وغيرها من الوثائق وانتظرت اشهراً فكان الجواب ان اللجنة تريد ما يثبت اعدام ابناء عمي من قبل النظام السابق مما جعلني في حيرة خاصة اننا لم نتسلم جثثهم ولا أي ورقة او قرار بإعدامهم حالنا حال الكثير من العراقيين .. والكل يعرف ان عشرات ممن زج بهم النظام السابق في سجونه غيبوا لسنوات طوال ولا تعرف عوائلهم مصيرهم ومحظوظ من عرف وبأي طريقة ان ابنه قد اعدم.وهكذا فان معاملتي بقيت متوقفة لاكثر من سبعة اشهر ولم تشفع شهادة الجنسية التي تؤكد تبعيتنا الايرانية او تأييد المجلس لانجاز معاملة اعادة تعييني وانا من خلالكم اوجه سؤالي الى المسؤولين في وزارة الاتصالات وبالتحديد في الشركة العامة للاتصالات والبريد هل كان يستطيع العمل من يتهم بالتبعية الايرانية. ومن لم يعرف ماعانيناه من ظلم واضطهاد .. وكلي امل بانصافي بعد هذه الاشهر الطويلة..
حالتي ليست شخصية بل هنالك عشرات المعاملات في الشركة لم تنجز بسبب نواقص واجراءات يمكن الاستعاضة عنها.. مانأمله من وزيرة الاتصالات التوجيه بسرعة للبت في قضايا اعادة المفصولين والمتضررين .

# امنحوا فرصة للراسبين في الصفوف غير المنتهية

ناشدت المواطنة منى حسن العزاوي وزير التربية منح فرصة للطلبة في الصفوف غير المنتهية من الذين رسبوا وكانت درجاتهم في أكثر من درس (٤٤) من مائة. وتقول في رسالتها ان أولادنا ادوا الامتحانات وواصلوا الدوام في العام الدراسي بظروف صعبة متحدين التفجيرات وعمليات الارهاب المستمرة ناهيك عن انقطاع التيار الكهربائي المستمر وكل ما نطلبه هو منح فرصة أخرى لأبنائنا الطلبة في الدور الثاني لاداء الامتحانات وإعادة الأمل اليهم والى أولياء أمورهم .ونحن بدونا نضع طلب هذه المواطنة امام أنظار المعنيين في وزارة التربية لدراسته وبما لا يؤثر على المستوى العلمي والأخذ بالاعتبار الظروف القاسية التي

# حي (أور الثانية) في الناصرية .. انعدام

تلقت المدى رسالة موقعة من ثلاثة مواطنين من حي اور الثانية في الناصرية نوردها كما جاءت لاهميتها:
المدى
منذ ما يقرب العام وتحديداً في شهر ٢٠٠٤/١١/٢٣ تقدم أهالي منطقة حي اور الثانية في مدينة الناصرية والساكنون في شارع السبيس بطلب الى محافظ ذي قار يشكون من الحالة البائسة للحي وعدم تقديم أي من الخدمات المطلوبة له / البلدية والمجاري والكهرباء والهواتف واحيل الطلب الى المعاون الفني للمحافظ وأوعز بمفاتحة الدوائر المعنيه بكتاب محافظة ذي قار / مكتب شؤون المواطنين المرقم ٦٥٢٠ في ٢٠٠٤/١١/٢٨ حيث كانت الطلبات مشروعة وتستحقها المنطقة وتلخصت باربع نقاط وطلبات مع اسبابها الموجبة.
١- تبليط الشارع الرئيس / شارع السبيس/ ودفن شارع فرعي خربته آليات البلدية في وقت سابق.
٢- اصلاح العطل في خطوط الهواتف وتبديل الكيبل المغذي للكابينة ٤٣/,٤٣
٣- انارة الشارع الرئيس وشمول المنطقة بالكهرباء حيث يدعي المسؤلون في مديرية توزيع ا لكهرباء ان المنطقة غير مشمولة بالكهرباء لعدم موافقة الشركة العامة وكأن هذا الحي هو حي اسرائيلي وسط الناصرية.. اضافة الى استغلال بعض ضعاف النفوس بسبب عدم وجود الانارة والهواتف في استخدام هذه المنطقة للتسليب والجرائم الاخرى.
٤- انشاء شبكة مجاري للمنطقة لانقاذها من المستنقعات والمياه الجوفية المجتمعة فيها.
وبعد كثرة مراجعات ومتابعة من الاهالي لم تستجب الدوائر ولم تنفذ عدا تنفيذ قسم الاتصالات والبريد لصيانة التقاسيم كعلاج مؤقت لحين ابدال الكيبل واستمرت جهود البريد الى الان بمتابعة الخطوط وجهدها مشكور.
وبقيت الدوائر الاخرى تارة تلقي بالوعود عرض الحائط وتارة يداري مديروها اصحاب الطلب من اهالي الحي بوعود رحمانية كدفع (بلاء) عنهم .مما دفع المواطنين الى تقديم شكوى في ٢٠٠٥/٢/٨ وتم عرضها على المعاون الفني الذي اوعز بالتأكيد على الدوائر بكتاب المحافظة ١٥٨ في ٢٠٠٥/٢/١٤ واصدر مدير البلدية السابق (مكرمته) بالايعاز باجراء الكشف ولكن من قبل رئيس السواق في كراج البلدية وليس من قبل احد الفنيين وهذا اعطى وعداً بعد شهر لتنفيذ دفن احد الفرعين بطول ٥٠ متراً فقط ٥٠ متراً وفيما بعد الغيت (المكرمة) وبلغنا مدير البلدية بذلك بواسطة شكوى مستعجلة احيلت من المعاون الفني الى مدير البلديات الذي اتصل على الفور بمدير البلدية ليبلغه الاخير بوعد جديد لدفن قطعة الشارع والى اليوم لم ينفذ وعلى ما يبدو ان سمة الوعود هي الأساس الذي لا غبار عليه في عمل الدوائر ومنها مديرية مجاري المحافظة التي وعدت بسحب واحدة من المستنقعات لولا اعتراض احد السواق الذي طالب بحشد جهود واليات المحافظة لهذا العمل للهروب الى مصلحته الخاصة في مكان اخر من اجل الاكرامية ...؟ لينعم الله علينا بفصل الصيف ليخفف من مياه المستنقع قليلاً وبقيت مسألة الكهرباء معلقة الى اليوم باستثناء (مكرمة) مدير الكهرباء بانارة الطريق بخمسة مصابيح .. ليوعدنا من دون ان يحل مشكلة صيانة خطوط الكهرباء وعدم حصول الموافقة على كهربة المنطقة.
دعانا الامر مرة اخرى لنضع المشكلة امام السيد نائب محافظ ذي قار الذي اوعز بمفاتحة الدوائر مرة اخرى بكتاب المحافظة ٣٥٦٢ في ٢٠٠٥/٥/١١ بالاسراع بمعالجة الموضوع ..ولكن من دون جدوى وعلى ما يبدو ان الأمر مقصود من الدوائر تجاه هذا الحي ...؟
صرفنا طباعة وورقاً اكثر من كلفة معالجة الموضوع .. وصبرنا كثيراً نعم لكن نطالب بحل؟ هذه صرخة لعلنا نلقى حلاً. وفق الله الجميع لخدمة العراق الجديد.
عن ابناء المنطقة
علي عبد الواحد - علي خشن جابر

# محافظة ذي قار توضح ملابسات قضية المواطن (ابو الهيل)

تلقت (المدى) اجابة من وزارة البلديات والأشغال / محافظة ذي قار بشأن قضية المواطن نجم عبيد ابو الهيل وفي ما يلي نص الاجابة:
اشارة لما نشر بعدد جريدتكم ٣٨٦ في ٢٠٠٥/٢٤ وعلى الصفحة الثالثة تحت عنوان / أعيد الى الخدمة ولم يعدل راتبه / نود ان نبين مايلي:
اولاً: ان السيد نجم عبيد ابو الهيل الموظف بعنوان مستشار قانوني في الدائرة القانونية في ديوان محافظتنا كان قد قدم طلباً بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٤ بنفس مضمون الشكوى المنشوره في جريدتكم ونوضح لكم
١- ان الموما اليه احيل على التقاعد حسب ما هو معروف عام ١٩٧٢ من الخدمة العسكرية.
٢- عين بوظيفة مدنية بصفة كاتب في ناحية اكد وباشر بوظيفته ثم ترك الوظيفة وتم اخطاره بعدها ولنفاد المدة القانونية للاخطار اعتبر مستقيلاً من الوظيفة.
٣- عند سقوط النظام وبتاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ قدم الموما اليه طلباً حول اعادته الى الوظيفة مع قسم من الموظفين وتمت اعادته بموجب كتاب وزارة البلديات والاشغال العامة ١٣٦/ في ٢٠٠٣,/٩/٣
٤- قدم الموما اليه طلباً لاحتساب خدمته العسكرية وتم رفعه الى وزارة البلديات والاشغال العامة بموجب كتاب محافظة ذي قار / شؤون الافراد/ ٣١٧ في ٢٠٠٥,/٤/١٥ وقد طلبت الوزارة بكتابها ٤١٥ في ١١/ ٢/ ٢٠٠٤ باعلامها هل تمت اضافة الخدمة العسكرية عند نقله الى الوظيفة المدنية وتمت اجابة الوزارة بكتابنا ١٩٤٩ في ٤/٤/ ٢٠٠٤ بعدم اضافة خدماته ولا توجد له اولويات.
٥- بعدها تمت مفاتحة دائرة التقاعد العامة بموجب كتاب الوزارة ١٢٨٧ في ٤/١٨/ ٢٠٠٤ بشأن اضافة الخدمة العسكرية للمطوعين على ملاك وزارة الدفاع.
٦- قدم الموما اليه طلباً اخر بتاريخ ٣٠ /٥/ ٢٠٠٤ باحتساب مدة المحاماة وتم رفع طلبه الى مديرية التقاعد العامة بكتابنا المرقم ٢٧٠٠ في ٢٠٠٤/٨/٧ لغرض احتساب خدمة ممارسة المحاماة ولم تضف حتى الان لعدم ورود الموافقة وقدم طلباً اخر بشأن الموضوع نفسه وتم رفعه الى الوزارة واجابة بكتابها ٩٩٥ في ٢٠٠٥/٢/١٣ لم تحتسب عملاً بقرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٦٠٠ في ١٩٨٠/٤/٢٧ الذي اوقف العمل بمواد مهمة من قانون الخدمة المدنية .
٧- قدم طلباً الى مجلس محافظة ذي قار وتمت احالة الطلب الينا بموجب كتاب المجلس المرقم ٥٠٦ في ٢٠٠٤/٨/٧ وتمت الاجابة عليه بكتابنا المرقم ٤٤٢٣ في ٨/١٥/ ٢٠٠٤,
٨- قدم الموما اليه طلباً اخر وتمت مفاتحة الوزارة بموجب كتابنا ١١٦٠ في ٢٠٠٥/٣/٧ حول اضافة خدماته العسكرية ولم يرد الجواب حتى الان.
٩- يدعي الموما اليه انه مفصول سياسياً ولم يزود الدائرة بقرار الحكم او الفصل السياسي من الجيش لكي يتسنى لنا دعم موضوعه.
ثانياً: بعد نشر الشكوى في جريدتكم الغراء والتي عرضت على انظار السيد المحافظ بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٨ واحيلت الى السيد نائب المحافظ الذي استدعى مدير شؤون افراد المحافظة وصاحب الشكوى وتمت المداولة وجاهة بالموضوع والايعاز باجابتكم .. للتفضل بالاطلاع ونشر الرد .. مع التقدير.

احمد الشيخ علي
نائب محافظ ذي قار

ردود واجابات

# اجابتان من امانة بغداد وثلاث اخرى من وزارة التربية

تلقت المدى خلال الايام القليله الماضية عدداً من الاجابات التي ارسلتها امانة بغداد و وزارة التربية تتعلق بشكاوى وقضايا مهمة نشرت في صفحة (قضايا الناس) ولاهميتها ننشرها نصاً على الرغم من ان هنالك ملاحظات نحتفظ بها على هذه المواضيع

الى جريدة المدى الغراء

نشرت جريدتكم بعددها (٣٧٥) الصادر في ٢٠٠٥/٥/٢ موضوعاً بعنوان (مليون و ١٥٠٠ كيس لم يعرف مصيرها) نود توضيح ما جاء فيه.
بالتعاون الجاد والمستمر بين دائرتنا والمجالس البلدية وامناء القطاعات نواصل الليل بالنهار من اجل تقديم افضل الخدمات للمواطنين بشكل عام وبخصوص موضوع الاكياس النايلونية المخصصة للمواطنين، فمن اجل ان يكون توزيعها عملياً ومفيداً ومنع تسربها الى جهات اخرى شكلت لجنة تنسيقية من المجلس البلدي وامناء القطاعات واخذت المراكز البلدية على عاتقها آلية توزيع هذه الاكياس بالشكل والكمية التي تم الاتفاق عليها وقد تم فعلاً توزيعها بعد اخذ تواقيع المواطنين عن الكميات التي تسلموها. صحيح ان آلية التوزيع كانت بطيئة بسبب عدم وجود آليات (سيارات) واتساع الرقعة الجغرافية لمدينة الصدر.
وبعد التوزيع وجدنا الكمية المتبقية هي (٥٥٦,٧٠٠) آلف كيس موجودة في دائرة بلدية مدينة الصدر .
ان هذه الاكياس مخصصة لوضع مخلفات البيوت للاحتفاظ بها او بيعها. ان في استخدامها بالشكل الصحيح دليل الوعي الصحي للمواطن الكريم.

مدير العلاقات والاعلام

الى جريدة المدى الغراء

نشرت جريدتكم بعددها ٣٤٧ الصادر في ٢٠٠٥/٣/٢٦ موضوعاً بعنوان (لقطات) نود توضيح ماجاء فيه:
لدينا خطة عمل دقيقة وواضحة لتبليط واكساء وصيانة شوارع عديدة داخل مدينة بغداد وفق خطة عمل دقيقة وطموحة وان دائرة المشاريع بالاضافة الى الاعمال المنجزة مازالت لديها مشاريع قيد الانجاز واخرى ستنجز مستقبلاً على مساحة العام الحالي (٢٠٠٥).

مدير العلاقات والإعلام

الى جريدة المدى الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم بعددها (٣٥٣) في ٢٠٠٥/٤/٤ وتحت عنوان (الخريجون يتظاهرون ومديرية تربية بابل تفرقهم بخراطيم المياه) وبصدده اعلمتنا المديرية العامة لتربية بابل بكتابها المرقم ٨٤٥١ في ٢٠٠٥/٤/٢٤ الاتي:
ان الية التقديم تكون باعلان مسبق يتضمن عدد الشواغر ومخلفات البيوت للاحتفاظ بها او واختصاصاتها ومناطق وجودها وحسب توجيهات وزارة التربية بيعها. ان في استخدامها بالشكل حيث شمل هذا التقديم سكنة الصحيح دليل الوعي الصحي الاقضية واستثنى منه سكنة مركز للمواطن الكريم.
المحافظة وبناء على هذه التعليمات تم تعيين خريجي الدراسة مدير العلاقات والاعلام
الصباحية الكليات التربوية (كلية التربية الاساس، معهد المعلمين، دار المعلمين، معهد الفنون الجميلة) من سكنة الاقضية والنواحي بالاضافة الى تعيين جميع المحاضرين الذين سبق ان صدرت اوامر تكليفهم بالقاء المحاضرات، الى جانب تعيين (٢٠٠) من خريجي الدراسة المسائية ومن سكنة الاقضية والنواحي كما نود اعلامكم ان عملية تفريق المتظاهرين بخراطيم المياه لم يصدر الامر به من قبل المديرية العامة لتربية بابل وانما هو اجراء اتخذته الجهات الامنية حفاظاً على سلامة المتظاهرين ولم يتم اخذ رأي المديرية بذلك.
فاضل طلال القريشي
مدير الاعلام التربوي الاقدم

الى جريدة المدى الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم بعددها (٣٦٥) في ٢٠٠٥/٤/١٨ وتحت عنوان (تظاهرة لشرطة امن تربية النجف احتجاجاً على استقطاعات في رواتبهم) وبصدده اعلمتنا المديرية العامة للتربية في محافظة النجف بكتابها المرقم ١١٥٠٧ في ٢٢٠٥/٤/٣ الاتي:
تم تحديد رواتب رجال قوة حماية المنشآت التابعة لمديريتنا بموجب كتاب وزارة المالية/ دائرة الموازنة المتضمن تحديد راتبهم الى (١٠٢٠٠٠) الف دينار بدلاً من (٢٠٠٠٠٠) الف دينار والتي كانت تصرف لهم وفق الكشف الوارد الينا من مديرية الحراسات لمحافظة النجف والذي بموجبه تم رصد الاعتماد اللازم لغاية ٢٠٠٤/١٢/١٣ وبموجب هذا التعديل اصبحت وزارة المالية /دائرة المحاسبة/ النقدية هي المسؤولة عن صرف رواتب قوة الحماية من خلال خزائن المحافظات، اما مديريتنا فتكون مسؤوليتها تنظيم قوائم الرواتب وارسالها الى الخزينة فقط. ولا علاقة لوزارة التربية او مديريتنا بالموضوع سوى قيام وحدة الرواتب بتنظيم قوائم الرواتب على ضوء التعديل وارسالها الى خزينة المحافظة لغرض الصرف وبذلك فان مديريتنا جهة منفذة للتعليمات الصادرة من وزارتي التربية والمالية. تأكيداً لما ذهبنا اليه نود اعلامكم بان السيد مدير الرقابة المالية في المحافظة تم تكليفه للوقوف على حقيقة التعديل الحاصل في راتب رجال قوة الحماية التابعة لمديريتنا وعند زيارته للقسم الحسابي في المديرية اطلع على كافة الاوليات الخاصة بتعديل رواتب المذكورين في اعلاه حيث اكد بان مديريتنا ليس لها علاقة بتنزيل الرواتب. كما نود ان نوضح بان التعديل الحاصل لمنتسبي وزارة التربية فقط وان العاملين في الوزارات الاخرى لم يتم تعديل رواتبهم مما اثار ذلك اشكالات عديدة بين القسم ومنتسبي قوة الحماية .

مديراعلام التربوي الاقدم

الى جريدة المدى الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم بعددها (٣٦٥) في ٢٠٠٥/٤/١٨ وتحت عنوان (التدريس الخصوصي.. الى أين؟) وبصدده اعلمتنا المديرية العامة للتعليم العام بكتابها المرقم ٢٧٩٠ في ٢/ ٢٢٠٥/٥ الاتي:
ان الوزارة على علم تام بالمخاطر المتأتية من ظاهرة التدريس الخصوصي وتأثيرها على النظام التعليمي وتعمل جاهدة للحد منها من خلال الاساليب التربوية والانضباطية وتوعية المجتمع بخطورتها على ابنائهم الطلبة. كما تعمل على ايجاد البدائل المناسبة لمساعدة الطلبة الذين يعانون من صعوبات تعليمية من خلال تشجيع المدارس على اقامة دورات التقوية في الموضوعات الدراسية كافة واختيار المدرسين الاكفاء للتدريس فيها وكذلك الدروس الاضافية في اثناء الدوام الرسمي ووضع الآليات المناسبة من اجل الارتفاع بالمستوى العلمي في المدارس ومنها مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة وعدم اعتبار طلاب الصف مجموعة متجانسة في استيعاب المادة الدراسية واستثمار طرق التدريس المناسبة من اجل تلبية احتياجات الطلبة التعليمية وعدم اهمال أي طالب والتعرف على مشكلاته التعليمية ووضع الحلول المناسبة لها واكمال المناهج الدراسية وفق سقوفها الزمنية واستثمار الوقت المخصص في التدريس بصورة جيدة مع مراعاة توزيع المدرسين الاكفاء على المدارس بصورة عادلة.

فاضل طلال القريشي
مدير الاعلام التربوي الاقدم